الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **شعبـــة:** مالية ومحاسبة

قسم: العلوم المالية والمحاسبة **تخصص:** محاسبة وجباية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

من إعداد الطالب:

محمد بن سعيد

تحت عنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مركز الدراسات والإنجاز العمراني- تيارت-

الفترة الزمنية للدراسة : 2017-2019

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوشقيفة حميد	**جامعة ابن خلدون –تيارت-**	**رئيـــــــــسا**
د. شبلاوي إبراهيم	**جامعة ابن خلدون –تيارت-**	**مشرفا ومقررا**
د. عابد عدة	**جامعة ابن خلدون –تيارت-**	**مناقـــــــشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء
والمرسلين
نهدي هذا العمل إلى:
إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما
إلى الوالدين العزيزين
وإلى كل الإخوة و الأخوات وأفراد العائلتين
إلى جميع الأصدقاء
إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص
محاسبة وجباية معمقة دفعة 2024-2025
إلى كل من سقط من قلمي سهوا

نهدي هذا العمل.

محمد

كلمة شكر

نشكر أصحاب الفكر المستنير الذين ساهموا بمساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة

نشكر كل من الأستاذ المؤطر:"شبلاوي إبراهيم"

والأستاذ: " برية سيف الدين" على مساعدتهم

وكذا عمال مركز الدراسات والإنجاز العمراني بتيارت الذين قدموا لنا يد العون

تحية شكر وتقدير

وإلى كل من لم يبخل علينا بالمساعدة او النصيحة أثناء لإعداد هذا البحث

حفظكم الله ورعاكم

محمد

الفهرس

قائمة الجداول

قائمةالاشكال

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....7

تمهيد:.....7

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي 8

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهميته..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني: مراحل وأدوات التحليل المالي 9

المطلب الثالث: وظائف التحليل وأصناف التحليل المالي 11

المبحث الثاني: مداخل التحليل المالي 15

المطلب الأول: الجهات المستفيدة من التحليل المالي 15

المطلب الثاني: مصادر التحليل المالي 17

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي..... 19

المبحث الثالث: تشحيص الوضعية المالية للمؤسسة..... 21

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية..... 21

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية 23

خلاصة الفصل:..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني– تيارت– 32

تمهيد:..... 32

المبحث الاول: نظرة عامة حول المؤسسة..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الاول: تقديم عام للمؤسسة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ووضعية العمال خلال سنوات الدراسة للمؤسسة 34

المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة..... 37

المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج للمؤسسة 39
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية المفصلة للسنوات: 2017، 2018 و2019 39
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج 49
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة..... 52
المطلب الأول: تحليل باستخدام نسب ومؤشرات التوازن المالي..... 52
المطلب الثاني: حساب النسب المالية..... 57
الخاتمة..... 62
المراجع والمصادر 66

قائمة الجداول:

رقم الجدول	البيان	الصفحة
02-01:	تركيبة العمال خلال سنة 2017	36
02-02:	تركيبة العمال خلال سنة 2018	37
02-03:	تركيبة العمال خلال سنة 2019	37
02-04:	الميزانية العامة للأصول لسنة 2017	39
02-05:	الميزانية العامة للخصوم لسنة 2017	41
02-06:	الميزانية المالية المختصرة 2017	42
02-07:	ميزانية الأصول لسنة 2018	43
02-08:	ميزانية الخصوم لسنة 2018	44
02-09	الميزانية المالية المختصرة 2018	45
02-10	ميزانية الأصول لسنة 2019	46
02-11	ميزانية الخصوم لسنة 2019	47
02-12	الميزانية المالية المختصرة 2019	48
02-13	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	49
02-14	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	50
02-15	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	51
02-16	الأموال الدائمة لسنوات 2019-2018-2017	52
02-17	رأس المال العامل من أعلى الميزانية لسنوات 2019/2018/017	53
02-18	رأس المال العامل FR من أسفل الميزانية 2019/2018/2017	53
02-19	رأس المال العامل الخاص لسنوات 2019/2018/2017	54

20-02	رأس المال العامل الإجمالي لسنوات 2019/2018/2017	54
21-02	رأس المال العامل الأجنبي لسنوات 2019/2018/2017	55
22-02	احتياجات رأس المال العامل لسنوات 2019/2018/2017	56
23-02	الخزينة TRلسنوات 2019/2018/2017	56
24-02	النسب المالية لسنة 2019/2018/2017	58-57

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	التبيان	الصفحة
01-01	يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات	12
02-01	مصادر معلومات الوظيفة المالية- المحيط (القانوني، جبائي،	13
01-02	بطاقة فنية عن المؤسسة	33
02-02	الهيكل التنظيمي لمركز الدراسات والإنجاز العمراني – URBA) TIARET	36

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الوحدة الاقتصادية الأساسية للمشكلة للاقتصاد الوطني، وهي الميدان الذي تمارس فيه مختلف الأنشطة قصد تحقيق قيمة مضافة تسمح للمؤسسة بتغطية تكاليفها وتضمن تطورها، حيث تعد الوظيفة المالية للمؤسسة هامة وأساسية نظرا لأنها تعتمد على القوائم المالية والتحليل الخاص بنشاط ونتائج عملها، ويسمى هذا بالتشخيص المالي الذي يعتبر تجسيد لوظيفة التحليل المالي بالاعتماد على تقنيات التحليل.

التحليل المالي يعتبر من ادوات مراقبة التسيير وخطوة للتخطيط المالي السليم، بحيث يشخص الحالة المالية للمؤسسة في لفترة معينة قصد الوقوف على طبيعة السياسات المتبعة في تسيير المؤسسة والحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها، والكشف على نقاط القوة والضعف فيها، واتخاذ قرارات تسمح بإستمراريتها وتطورها.

تعتمد عملية التشخيص المالي على ميزانيات وأرصدة المؤسسة على اعتبار كل اختلاف في وضعية المؤسسة سوف يظهر من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية، لحدوث تغيير في بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وهذا ما ينعكس على مستوى نتائج المؤسسة وحساباتها السنوية.

أما في الأخير فقد تمت الدراسة في الفترة مابين شهر مارس وماي 2025 بتيارت.

إشكالية البحث:

مما تقدم نستطيع أن نصيغ اشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET)؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي نقسمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن من خلال تقنيات التحليل المالي تشخيص المالية للمؤسسة؟
- كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة؟
- ما مدى تطبيق أدوات التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية؟
- ما هي مؤشرات التي تستعمل في تقييم الاداء المالي داخل المؤسسة؟
- هل تعتبر النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج مؤشرات كافية لتقييم أداء المالي للمؤسسة؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات قمنا بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- تقنيات التحليل المالي كفيلة بالحكم على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية داخل المؤسسة.
- تتطلب عملية تقييم الأداء المالي استخراج المعلومات من القوائم المالية وتحليلها.
- يعد التحليل المالي اداة عملية هامة تستند عليها مؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني URBA) (TIARET –لمعرفة وضعيتها المالية عن طريق تحليل المؤشرات والنسب المالية.
- تعتبر مؤشرات التوازنات المالية من أهم ما يستعمل في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني(URBA – TIARET) .
- تعتبر النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج مؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن الدراسة في محاولة إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات التي يوفرها اتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت وما زالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان التسيير.

أهداف الدراسة:

- التعرف على التحليل المالي ودوره داخل المؤسسة في رسم السياسات المالية لها.
- التعرف على تقنيات التحليل المالي وأدواته وكيفية توظيف هذه الأدوات في التحليل واتخاذ القرار.

دوافع الدراسة:

- ان الموضوع البحث ذو صيغة مالية ومن ثم فهو يتعلق بنوع التخصص العلمي الذي يسمح باختبار مختلف المكاسب العلمية ووضعها في المحك.
- أصبح التحليل المالي في وقتنا الحالي ضرورة حتمية نظرا لما تمر به المؤسسات الجزائرية من مشاكل مالية تجرها إلى الإفلاس وهذا سبب سوء التسيير المالي أو عدم وجود إدارة مالية ذات كفاءة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

حدود الدراسة:

تتمثل في:

أ- حدود موضوعية: دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

ب- حدود زمانية: خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة خلال السنوات 2019/2018/2017.

ت- حدود مكانية: سنجري الدراسة في مؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني – URBA) (TIARET من اجل تطبيق دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

منهج الدراسة:

خلال دراستنا لهذا البحث ومن اجل دراسة إشكالية البحث سنتبع المنهج الوصفي في الجزء النظري لمعرفة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع والمنهج التحليل في الجزء التطبيقي لتحليل مختلف المتغيرات والمؤشرات والنسب المستخدمة في التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة وكان مضمون مواضيعها قريب من موضوع دراستنا:

1- نجيم مزيان: دور التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونطراك فرع تكرير البترول براقي للفترة 2013-2014 مذكرة نيل شهادة ماستر في المحاسبة، جامعة الجزائر-3-

حيث عالج الباحث من خلال الدراسة مشكلة: "التحليل المالي في المؤسسة الإقتصادية"، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- فعالية التحليل المالي مستمدة من فعالية التقنيات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية.
- يعتبر التحليل المالي أداة ضرورية ومهمة لتحليل دراسة الوضعية المالية الحقيقية لأي مؤسسة، والتعرف على نقاط القوة للتركيز عليها ومعالجة الانحرافات إن وجدت وكذا مختلف العوامل والسياسات التي تؤثر على السيولة والربحية.

2- نجيب غريبي: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة مركب أنيسيوتيكال-صيدال- المدية للفترة 2013-2014، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة الدكتور

يحي فارس بالمدية، حيث عالج هذا الباحث من خلال هذه الدراسة مشكلة: "كيف يمكن استخدام التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها الباحث هي:

- يساعد التحليل المالي في تحديد نقاط القوة وبيان نقاط الضعف،والفعالية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة والتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه في المستقبل.

صعوبات الدراسة:

- أثناء قيامنا بدراستنا واجهنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل، من بينها:
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف المؤسسة.
- ضعف تدفق الانترنت أدى إلى تعطل عن العمل.
- صعوبة الولوج إلى منصات المكتبات الجامعية.
- صعوبة قراءة وفهم محتوى القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.

هيكل الدراسة:

لقد تناولنا من خلال فصلين، وهما:

الفصل الأول: وكان الإطار النظري لبحثنا، حيث تناولنا فيه مفاهيم التحليل المالي وكذا مداخله وكيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم عام حول التحليل المالي، أما المبحث الثاني مداخل للتحليل المالي، وفي المبحث الثالث تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: نهدف من خلاله إلى دراسة مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العلمي لذلك خصصناه لدراسة حالة مؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET) للسنوات 2019/2018/2017 عن طريق استعمال مختلف المؤشرات المالية التي تساعدنا على التحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

تناولنا في الفصل الثاني ثلاث مباحث، المبحث الأول عبارة عن تقديم مؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET)، أما المبحث الثاني حول عرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج، وفي المبحث الثالث تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

وفي الأخير نجد الخاتمة التي جاءت كتلخيص عام لما احتوته الدراسة والتي نلخص فيها عدة نتائج هذا الموضوع..

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي، حيث أنه من الضروري معرفة المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية فهو اداة يمكن المؤسسة من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في المركز المالي، حيث أن الكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، أما الكشف عن مواطن الضعف فيمكنها من مجابهتها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية، كما أن التحليل المالي يهدف إلى تزويد الفئات المعنية بالمعلومات والبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة وتقيم أدائها خلال فترة زمنية معينة والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة وكذا المساعدة في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

سنتطرق من خلال هذا البحث إلى معرفة مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحليل المالي، وذلك من حلال عرض لمفهومه في المطلب الأول، ثم الانتقال في المطلب الثاني إلى مراحل وادوات التحليل المالي، وذلك بإعطاء مفهوم لها، أما المطلب الثالث فسيتناول وظائف وأصناف التحليل المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

قبل التطرق لمفهوم التحليل المالي، والمعرف أيضا باسم (التشخيص المالي أو تحليل البيانات المالية أو التحليل المحاسبي أو التحليل المالي)، وجب توضيح بعض المصطلحات المتعلقة به، فهناك خلط ومزج بين مفهوم التسيير المالي والتحليل "التشخيص" المالي، حيث أن كلاهما له علاقة مباشرة بالوظيفة المالية للمؤسسة، غير أن التسيير هو أحد فروع انظمة التسيير داخل المؤسسة (مثل: الإنتاج، التسويق، ....الخ)، أما التحليل المالي فهو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لسنوات سابقة مما يسمح لنا بالحكم على نشاط المؤسسة الحالي وتوقع شروط النشاط المستقبلي للمؤسسة وبهذا يعد التحليل المالي أداة من أدوات التسيير المالي.[1]

نظرة وجيزة للتحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت مع مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالأزمة العالمية (1929-1939)، أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الظروف التي ادت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض الشركات، مما ترتب عنها إلحاق أضرار كبيرة بالمساهمين المقرضين، الامر الذي نتج عنه إجبار الشركات على نشر معلوماتها المالية، قصد تحليلها وتشخيصها ومند ذلك الحين إلى يومنا هذا يعرف هذا التحليل تطورا وتوسعا بحيث تزداد أهميته يوما بعد يوم.

مفهوم التحليل المالي:

- التحليل المالي هو من اهم الوسائل التي بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو اداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل كما يعتبر اداة لكشف مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمؤسسات ويساعد الغدارة على تقييم الاداء.[2]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، SME Financial ، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع ، رام الله، فلسطين، 2006، ص 03.

[2]– خلدون ابراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص93.

- التحليل المالي هو نشاط مالي يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بعملية التحليل.[1]
- كما أن التحليل المالي في أبسط تعريفاته يعبر عن عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مجموعة من الادوات والمؤشرات التي تهدف إلى إعادة ترتيب وتلخيص المعلومات المتعلقة بالمحاسبة المالية والمحاسبة التحليلية، بغرض الحصول على معلومات جديدة قابلة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير المالي للمؤسسة. [2]

المطلب الثاني: مراحل وأدوات التحليل المالي

- يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة من مراحل متتالية، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، كم تستعمل الإدارة المالية للمنظمة الأدوات التي تمكنها من الوصول غلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرتها نحو تحقيق أهدافها.

مراحل التحليل المالي:

تتطلب عملية التحليل المالي المرور بمراحل وخطوات معينة والتي بدورها قد تختلف من محلل مالي لآخر ويمكن القول بأنه من أجل تحقيق الهدف من عملية التحليل لابد على المحلل المالي تتبع المراحل التالية أثناء عملية التحليل:

1-مرحلة الإعداد والتحضير: تبدأ هذه المرحلة بمجرد تكليف المحلل المالي بعملية التحليل، سواء من أطراف داخلية أو خارجية وخلال هذه المرحلة يقوم المحلل بالخطوات التالية:

- تحديد الهدف من التحليل.
- تحديد مدى ونطاق التحليل.
- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل المالي.

2- مرحلة التحليل: وهي المرحلة الأساسية التي يبرز فيها دور المحلل المالي، حيث يقوم فيها بمعالجة البيانات والمعلومات المتوفرة لديه، بما يخدم أهداف العملية التحليلية ويمر خلالها بالخطوات التالية:

- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات.
- اختيار أداة أو أسلوب التحليل المناسب.

[1]- عبد الحكيم كراجة، الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص96.

[2]- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص03.

- معالجة البيانات المجمعة.
- تحديد الانحرافات وأسبابها.

3- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقارير): وهي المرحلة الأخيرة والتي يقوم فيها المحلل بإطلاع الجهات المعنية بنتائج عملية التحليل التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة عبر كتابة التقارير.[1]

أدوات التحليل المالي:

إن من أهم الأدوات التي يمكن للمؤسسة استخدامها لتحقيق أهدافها والحصول على المعلومات يمكن أن نستفيد منها في إتخاذالقراررات ما يلي:

1- التحليل المالي بالنسب: يقوم التحليل المالي على أساس تقييم القوائم المالية، من خلال علاقتها ببعضها البعض او الاستناد الى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن المؤشرات التي من شأنها أن توضح الوضعية السائدة للمؤسسة.

2-جدول التمويل او قائمة مصادر الاموال واستخدامها:هذا النوع من التحليل يركز على الأموال وطرق استخدامها خلال افترة زمنية معينة، ويهدف لمعرفة مختلف المصادر الداخلية والخارجية وأهمية كل منها. [2]

3- الموازنات التقديرية: تقوم هذه الاداة على محالة معرفة الحجم المتوقع من الموجودات والديون والحقوق والاحتياجات المالية.

4- تحليل التعادل: هدف هذه الاداة هو تحديد حجم المبيعات أو الوحدات واجبة البيع وكذا حجم المبيعات اللازمة لذلك والتكاليف المتغيرة والثابتة لربح مساوي للصفر.

5-مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: حيث أنهذه الأداة تبين التغيرات التي يمكن أن تطرأ على كل بلد من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى خلال عدة سنوات وذلك من خلال المقارنة بين مختلف حسابات القوائم المالية للسنوات المختلفة.

[1]- وليد ناجي الحياليش، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 17.

[2]- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي لترشيد القرار الإئتماني، مذكرة نيل شهادة الماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2005، ص 25.

6-التعرف على كل بند من بنود عناصر الأصول والخصوم (التحليل الهيكلي): هذه الأداة تركز على عنصرين أساسيين وهما:

مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الى طويلة الأجل.

كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى، حيث أنها تعطي معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية.

7- مقارنة الاتجاهات بالإستناد إلى رقم قياسي: حيث تساعد هذه الأداة في التعرف على مدى أكثر من سنتين، وذلك للتغلب على عيوب المقارنة من سنة لأخرى.[1]

المطلب الثالث: وظائف وأصناف التحليل المالي

سنتناول في هذا المطلب مختلف وظائف الرئيسية للتحليل المالي وكذا مختلف أصناف التي يمتاز بها.

وظائف التحليل المالي للمؤسسة:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي:

- قرار الإستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية.

[1]- عمار أكرم عمر الطويل، "الإدارة والتحليل المالي مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 23.

الشكل رقم 01-01: يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

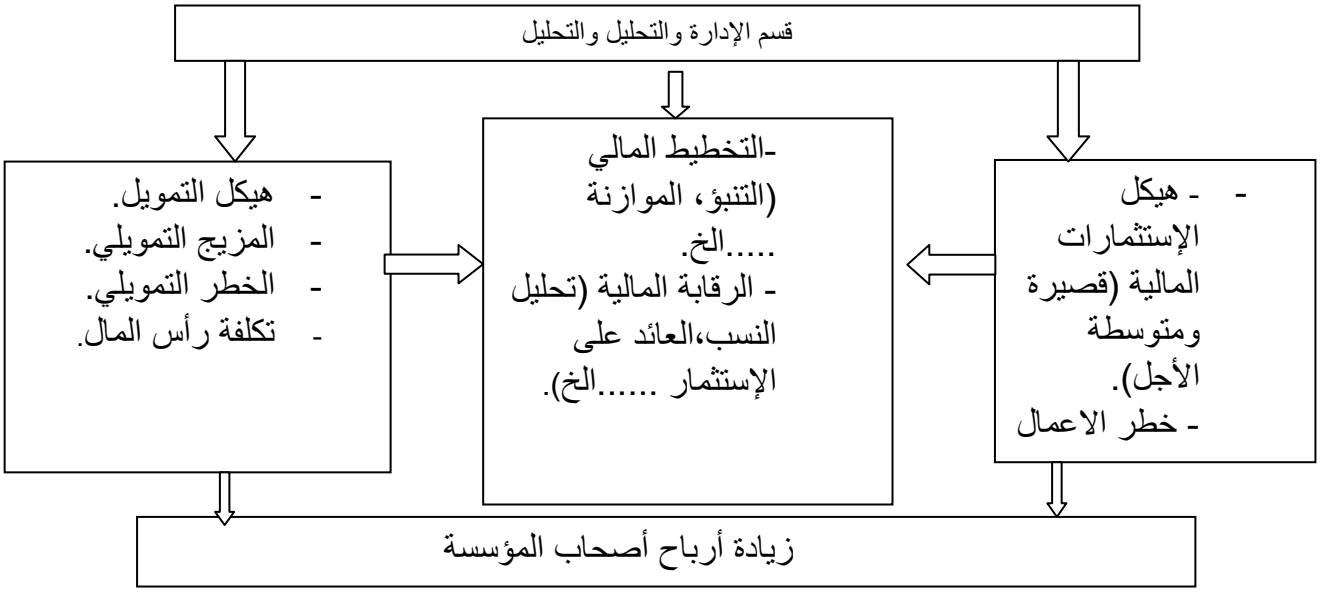

المصدر: سلماني طارق، **أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص94

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق هدف المؤسسة الرئيسي ألا وهو تعظيم ثروات أصحاب المؤسسة عند القيام بالوظائف التالية:

التحليل والتخطيط المالي:وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول قصيرة وطويلة الأجل وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذا يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل لكذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الإقتراض[1]

الشكل رقم 01-02: مصادر معلومات الوظيفة المالية- المحيط (القانوني، جبائي، نفسي،.....)

[1]- بوشاشي بوعلام، "المسير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص110.

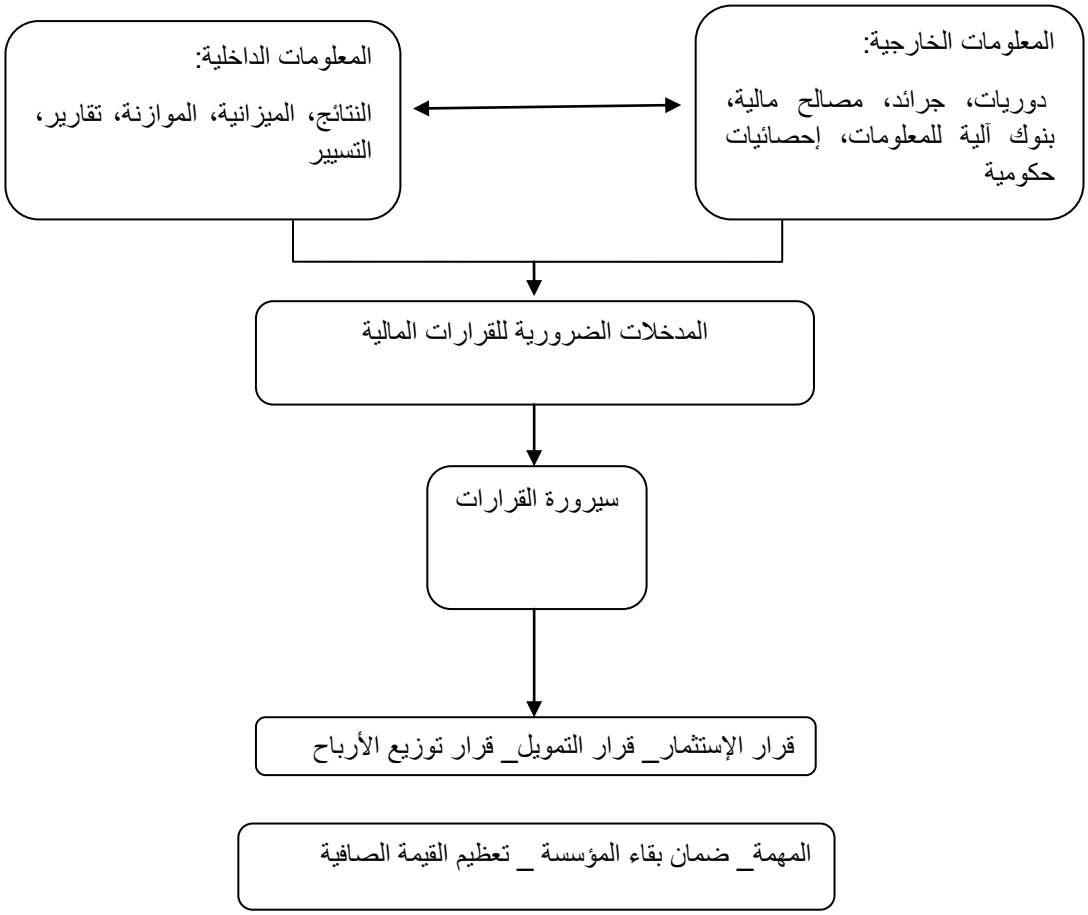

المصدر: سليمةخارف، **أدوات التحليل المالي لدى شركات التأمين**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص79.

أصناف التحليل المالي: هناك نوعين أساسين للتحليل المالي والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

1- التحليل المالي الساكن:

هو التحليل الذي ينطوي على دراسة العلاقة الكمية بين بنود الميزانية في تاريخ معين التي عادة ما تكون سنة واحدة.

تأخذ هذه الطريقة من التحليل عدة تسميات، منها التحليل التقليدي أو الساكن، الدمم أو تحليل السيولة – الاستحقاق، وهو طريقة تهتم بمخاطر العسر المالي ومخاطر الإفلاس إذ يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية على اعتبار أن المؤسسة هي وحدة اقتصادية قانونية، ذات ذمة مالية مستقل، تترجمها الالتزامات أو خصوم المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى أصول المؤسسة أو ممتلكاتها أما الفرق بينهما فيحدد الوضعية الصافية وهو أبسط تعبير عن قيم الذمة المالية والتي تعبر عن حالة العسر أو اليسر المالي للمؤسسة.

2- التحليل الديناميكي:

هو التحليل الأفقي الذي يقوم على دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية، ورصد اتجاه تغيراتها خلال فترة ومنية مالية تتعدى سنة واحدة، مما يجعله تحليلا يتصف بالديناميكية.[1]

كما يمكن أن يعتمد المحلل المالي على دراسة جداول تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في الأموال المؤسسة خلال فترة زمنية متعاقبة، وهذه الدراسة أو التحليل يوفر بدوره رؤية ديناميكية تتجاوز الرؤية الساكنة، التي توفرها الدراسة الساكنة سواء التحليل الذمي أو الوظيفي، بالإضافة لجدول التدفقات النقدية التي جاءت كخطوة لتطوير جداول التمويل.

[1]- عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص ص: 215، 216.

المبحث الثاني: مداخل التحليل المالي

يقصد بمدخل التحليل المالي المنهج الذي سيتبعه المحلل المالي في تحليل المعلومات المالية المنشورة، حيث يحدد المدخل أو المنهج الذي سيسلكه المحلل المالي عادة في ضوء الأهداف المرجوة من عملية التحليل المالي، ويعتبر المنهج كخطوة أولى يلي ذلك اختيار الأسلوب أو الأساليب المناسبة التي يتوجب استخدامها في عملية التحليل.

المطلب الأول: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي وتتلخص الأطراف التي يوجه إليها كما يلي:[1]

1 – <u>المساهمون</u>:

يهتم المساهم في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالي والمستقبلي وسلامة الاستثمارات في المشروع. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا، لكل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.

2 – <u>الدائنون</u>:

يقصد بالدائن بالشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق.

فإذا كان القرض لفترة أكثر من السنة، فيهم المقرض التأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل، أما إذا كان القرض لمدة أقل من السنة يهم الدائن التأكدمن إمكانية المدين على سداد هذه الالتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو لا يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

[1]– رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص: 42–44.

3 – <u>الموردون</u> :

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية.

4 – <u>العملاء</u>:

يمكن للعميل (المشروع) وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد كذلك منافسيه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الإئتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الإئتمان.

5 – <u>العاملون في المؤسسة</u> :

نستطيع القول بصفة عامة أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

- المساهمون (الملاك).
- العاملون في المؤسسة.

فزيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعنى انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات) أو بطريقة غير مباشرة (عدم التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات، ولهذا السبب لا يجوز للعاملين المشاركة في الأرباح في فرنسا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية، وضمان حد أدنى من العائد للملاك.

نتيجة لما سبق نلاحظ أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه، والتأكد من سلامة إدارة الأموال، وبصفة عامة فإن الأسلوب الذي يتبع في التحليل المالي (بإغفال التوزيعات) لا يختلف عن ذلك الذي سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بالتحليل المالي الموجه للمساهمين.

6 – إدارة المشروع :

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك، والتي تتمثل في تعظيم أو مضاعفة حق الملكية، وأيضا الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتها عندما يحين أجل الاستحقاق، وبعكس ذلك النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية للمشروع، وهي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي.

والتحليل المالي يزود المدير المالي بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.

7– هيئة الأوراق المالية والأجهزة الضريبية:

وذلك لمعرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية، أما فيما يخص الأجهزة الضريبية تتمثل في أغراض تطبيق تشريعات الضريبية.

8– البنوك وغيرها من الهيئات المالية:

إن وجود التناسق في العلاقة بين البنوك ومختلف المؤسسات المالية، يلعب دورا رئيسيا في تقدير الجدارة الإئتمانية لإدارة هذه الأخيرة، وإقرار منح الإئتمان من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: مصادر التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية، بحيث يمكن تقييم مصادر الحصول على هذه الأخيرة لغايات التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما: المصادر الداخلية للبيانات والمصادر الخارجية.

[1]– عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوردي العلمية، عمان، الأردن، 2008، ص 19–22.

المصادر الداخلية للبيانات:

حيث تشمل هذه المصادر ما يلي:

1- القوائم المالية:

وتتمثل في جداول اقفال السنة المالية حيث أن كل مؤسسة تعد عند إقفال السنة المالية وثائق الملخصات والجداول التالية:

- الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج، جدول حركة الأموال.
- جدول الاستثمارات والإستهلاكات، جدول المؤونات والحسابات الدائنة.
- جدول الأموال الخاصة والديون، جدول المخزونات واستهلاك البضائع واللوازم.
- جدول تفصيلي لمصاريف التسيير، جدول المنتجات الأخرى، جدول الالتزامات.
- جدول نتائج التنازل عن الاستثمارات وجدول المعلومات المتنوعة.[1]

2- تقرير محافظ الحسابات:

وهو ما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة للقوائم المالية التي تم مراجعتها.

3- تقرير مجلس الإدارة:

حيث أنها تحتوي على معلومات مفيدة وتتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.[2]

المصادر الخارجية:

يمكن للمؤسسات الحصول على المعلومات من محيطها الخارجي ويمكن تصنيفها إلى نوعين:[3]

1- المعلومات العامة:

يستطيع المحلل المالي الحصول على المعلومات العامة من عدة مصادر أبرزها:

---

[2]- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط 02، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص21-22

[3]- عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة، د.م.ج، الجزائر، 1999، ص 345.

[1]- josettepeyrard. M. Analyse financiére librairie vuibert. 8éme edition, paris, 1999, p10.

- البيانات والمعلومات التي تنشرها الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والنشرات الاقتصادية، التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث والمكاتب الاستشارية.
- البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تصدرها الهيئات الاجتماعية والدوائر الاقتصادية الخاصة والمتعلقة بتحليل الظروف الاقتصادية كالتصنيع والكساد الاقتصادي.
- المنظومة القانونية والتي تشمل مختلف التشريعات والنصوص التنظيمية المتعلقة بنشاط الشركات والمؤسسات الاقتصادية كالضرائب والرسوم الجمركية ... الخ.

2- **المعلومات القطاعية:**

هذا النوع من المعلومات يمكن الحصول عليه من عدة مصادر أهمها:

- المعلومات والبيانات التي تصدرها الأسواق المالية وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة.
- النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة وبعض مواقع الأنترنيت.
- البيانات والدراسات المالية التي تصدرها البنوك المركزية والمتخصصة وتتعلق بمستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة مع التركيز على القطاع الذي تعمل المنشأة على إجراء تحليل لها.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

يتواجد العديد من أنواع التحليل المالي التي يستخدمها المحللون الماليون والمستثمرون لتقييم صحة وأداء الشركات واتخاذ القرارات المالية الصائبة .وفيما يلي بعض أنواع التحليل المالي الشائعة:

- التحليل المالي العمودي: يقوم بتحليل الحسابات المالية للشركة على مدى فترة زمنية واحدة، يشمل هذا التحليل تحليل القوائم المالية مثل قائمة الدخل وقائمة الرصيد والتدفقات النقدية.
- التحليل المالي الأفقي: يقارن الأرقام المالية للشركة عبر فترات زمنية مختلفة، مما يساعد في تحديد الاتجاهات والنماذج طيلة الأجل للأداء المالي.
- التحليل المالي للنسب: يتعلق بحساب وتحليل النسب المالية المختلفة للشركة، مثل نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسبة العائد على الاستثمار، يستخدم هذا التحليل لقياس أداء المؤسسة مقارنة بالمؤسسات المماثلة في النشاط.
- التحليل المالي العرضي: يستخدم لتحليل أداء المؤسسة من خلال مقارنة بياناتها المالية مع البيانات المالية للمؤسسات المنافسة مباشرة1

[1]- صالح مهدى محسن العامرى د طاهر محسن منصور الغالبى، الإدارة والأعمال، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 99.

- التحليل المالي الاقتصادي: يركز على تحليل العوامل الاقتصادية العامة وكيفية تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة، يشمل هذا التحليل مراجعة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل معدلات الفائدة ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي.
- التحليل المالي النقي: يركز على تقييم تدفقات النقد والقدرة على تحمل الديون لدى المؤسسات، وذلك من خلال تحيل المؤسسة.

وهناك أنواع أخرى من التحليل المالي:

- تحليل النسب المالية: يشمل حساب وتحليل مجموعة من النسب المالية المهمة مثل النسب المئوية للربح الصافي، العائد على الاستثمار، السيولة، الرافعة المالية، والدين إلى حقوق الملكية، يتم استخدام هذا التحليل لتقييم أداء المؤسسة وقوتها المالية.
- تحليل التكاليف: يهدف إلى تحديد وتحليل تكلفة الإنتاج وتحديد التكاليف الثابتة والمتغيرة، يتيح هذا التحليل للمؤسسات فهم تكلفة المنتجات والخدمات التي تقدمها وتحسين عمليات الإنتاج وإدارة التكاليف.
- تحليل تدفق النقد: يركز على تحليل حركة النقد الواردة والصادرة من المؤسسة، كما يساعد في تقييم القدرة على السداد وتحديد ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تلبية التزاماتها المالية في الوقت المحدد.

- تحليل الأسهم: يتم استخدامه لتقييم الأوراق المالية وتحديد قيمتها العادلة وتوقعات العائد على الاستثمار، يشمل تحليل الأسهم تحليل العوائد المتوقعة، التحليل الفني، وتحليل لأساسيات الأسهم

تحليل السيولة: يهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل يتم استخدام مؤشرات السيولة مثل نسبة التيار السريع والنسبة الحالية لتقييم السيولة المالية للمؤسسة.[1]

- 1- محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة - الإيرادات العامة -الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2008، ص69.

المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

يستعمل المسير المالي في العديد من الطرق لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من مؤشرات المالية لتحليل مختلف التدفقات المالية وكذا تحليل ومقارنة النسب المالية للمؤسسة مع نسب معيارية متعارف عليها في مجال التحليل المالي، أو مع النسب السائدة في المجال الذي تنتمي إليه المؤسسة يتم تحليل قوائمها المالية من ميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة يجدر بنا دراسة وتحليل مؤشراتها المالية والمتمثلة في رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

رأس المال العامل FR:

يعرف رأس المال العامل بأنه ذلك الجزء من الاموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول الجارية، أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة.

أنواع رأس المال العامل:

1- رأس المال العامل الدائم: هو الاموال الدائمة ناقص الأصول غير الجارية او الأصول الجارية ناقص ديون قصيرة الأجل.

2- رأس المال العامل الخاص: هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل.

3- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول الجارية.

4- رأس المال العامل الأجنبي: مجموع الديون.

قاعدة التوازن المالي:

1- من منظور اعلى الميزانية:[1]

FRموجبة: أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة وحققت فائضا تمثل في رأس المال العامل.

FRسالب: أي الأصول الجارية أقل القروض القصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الاجل القصير.

FRمعدوم: أي الأصول الجارية تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث.

❖ الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

من اجل تقدير ملائمة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلة مالية جيدة أو ملائمة، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في إحتياجات رأس المال العامل.

- مفهوم الإحتياج في رأس المال العامل BFR:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالإحتياجات الدورية تتمثل في الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة، أما الموارد الدورة فتتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للإستخدام.[2]

[1]- سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشركة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص 72.

[2]- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص64.

❖ الخزينة الصافية TN:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فورا، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أيأنها عبارة عن المحموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهس تشمل صافي قيم الاستغلال. ويمكن ان نميز بين ثلاث حالات:

- الخزينة موجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.
- الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.
- الخزين الصفيرة: هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي وظيفة مثلى[1]

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، وذلك لكونه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي.

تبعا لذلك، سنحاول في هذا المطلب دراسة مختلف نسب السيولة والتمويل ، ثم سنتناول دراسة المردودية والنشاط.

نسب السيولة والتمويل:

أولا نسب السيولة:

بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول، تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، وعن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ومن بين هذا النوع من النسب نجد:

نسبة سيولة الأصل = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار الوائل، من دون طبعة، 2006، ص226.

عند تفسير هذه النسبة، نجد أنه كلما كانت أكبر من 50% فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة جيدة للمؤسسة بصفة عامة، إذا كانت حركة الأصول سريعة وتحقق أرباحا، بهذا نجد ما في المؤسسات التجارية غالبا أعلى من 50 %.

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الاجل

إذا كانت نسبة السيولة العامة أكبر من واحد، هذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب، الذي يعني أن الأصول المتداولة لديها القدرة على تغطية كل الديون، أي أن المؤسسة قادرة على أداء التزاماتها اتجاه الغير.

أما إذا كانت نسبة السيولة العامة أصغر من واحد هذا يعني ديون قصيرة الأجل، تمول جزء من القيم الثابتة، والمؤسسة تعاني من خسائر أي يتوجب وجود هامش.

وفي حالة ما إذا كانت نسبة السيولة العامة تساوي واحد، هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم، أي ليس هناك هامش أمان لتغطية الخطر الذي قد يواجه عناصر الأصول المتداولة.

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + (القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل)

الفرق بين السيولة العامة والسيولة المختصرة هو أن الثانية لا تأخذ بعين الاعتبار المخزن، وذلك لوجود احتمال عدم تصريف هذا الأخير، وبالتالي من باب الحذر نقوم باستثنائه من الأصول المتداولة.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

إن قيم هذه النسب لا تحمل معنى كبير إذا تم النظر إليها آنيا، لكن متابعة هذه الأخيرة عبر دورات متتالية تكون دليلا على تحسن وضعية السيولة في المؤسسة إذا كانت قيمها في ارتفاع مستمر.[1]

ثانيا: نسب التمويل

[1]–طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 147.

تبين هذه المجموعة من النسب أهمية التمويل المالي للمؤسسة التي من بينها نجد:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

تبين هذه النسبة الطريقة التي تمول بها المؤسسة استخداماتها الدائمة، بحيث يجب أن تكون في الوضعية العادية أكبر من واحد.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الدائمة

تعبر هذه النسبة عن التمويل الخاص ضمن التمويل الدائم، وتكون هذه النسبة أقل أو تساوي واحد.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

تعبر هذه النسبة على أهمية التمويل الخاص في المؤسسة مقارنة مع حجم الاستدانة ، وكلما كانت هذه النسبة إلى الواحد، كلما ارتفع مستوى الاستقلالية والعكس يدل على تبعية المؤسسة أي على ضعف الأموال الخاصة في المؤسسة بحيث يتخذ المسؤول هذه النسبة كمرجع عند اتخاذ القرار زيادة تمويل المؤسسة[1].

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

[1]– عبد الوهاب الرميدي، علي صمادي، المحاسبة المالية، دار همة، الجزائر، 2011، ص250.

تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في التمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العام والخاص والديون من جهة أخرى ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير[1].

- ❖ نسبة المردودية والنشاط

أولا: نسبة المردودية

تعرف المردودية على انها الثمرة التي تجنبها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها، بحيث يمكن عرضها على النحو الآتي:

مردودية الاستغلال = الفائض الخام للإستغلال÷ النشاط الإجمالي

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحصيل فوائضها المالية التي تسمح لها بتغطية تكلفة الأموال المستثمرة واهتلاك الاستثمارات المستخدمة في الاستغلال، ونجد من يفضل النسبة التالية:

مردودية الاستغلال الصافي = نتيجة الإستغلال÷ النشاط الإجمالي

تبين هذه النسبة فعالية الاستغلال في المؤسسة، فكلما كان معتبرا كلما شجع الاستثمار داخل المؤسسة.

المردودية الاقتصادية = طاقة التمويل الذاتي ÷ (القيم الثابتة + احتياجات رأس المال العامل)

[1]– محمد كريبي، أهمية التحليل في تحقيق التوازن المالي، دراسة حالة نافطال، مقدمة لنيل شهادة مجستير، علوم تجارية تخصص مالية، جامعة الجزائر .، 2012، ص51.

تمكن هذه النسبة من تحديد قدرة المؤسسة على حسن استخدام الموارد المتاحة لديها، ونستطيع أن نجد هذه النسبة بالصيغ التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال ÷ القيمة المضافة

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

هذه النسب الأكثر دلالة على حسن أو سوء التوظيف المالي في المؤسسة، وتقارن هذه النسبة مع معدل الفائدة المعمول به في البنوك.

التمويل الذاتي للنمو = التمويل الذاتي ÷(تغير حاجة رأس المال العامل +القيمة الاجمالية للاستثمارات)

تبين هذه النسبة إذا ما كان التمويل المالي كافي لتمويل زيادة احتياجات رأس المال العامل والاستثمارات الجديدة، وعليه يتعين على النسبة أن تكون أكبر من الواحد[1].

ثانيا: نسبة النشاط

تكون هذه النسب مما يلي:

سرعة دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة÷ متوسط المخزون

تبين هذه النسبة عدد مرات التي يتجدد فيها المخزون ومعرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.

مدة التخزين أو النفاذ = 360 يوم ÷ سرعة دوران المخزون

[1]– خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص60.

هذه النسبة مهمة جدا خاصة للمنتجات التي يحكمها تاريخ صلاحية أو تكون مهددة بالتطور التكنولوجي السريع، فكلما زادت مدة التخزين تعرضت لفقدان قيمتها أو ضياعها.

معدل دوران الإجمالي لأصول = رقم الأعمال الصافي ÷ مجموع الأصول

تعتبر حدة رقابة على الاستثمارات المؤسسة الثابتة ومدى الاستفادة المثلى فب مساهمتها في تحقيق رقم الأعمال[1].

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال الصافي ÷ الأصول الثابتة

تعتبر كأداة رقابة على الاستثمارات المؤسسة الثابتة ومدى الاستفادة المثلى في مساهمتها في تحقيق رقم الأعمال.

معدل دوران الزبائن = (الزبائن+ أوراق القبض غير المخصومة) ×360 ÷ رقم الأعمال

تمكن هذه النسبة من معرفة عدد الأيام المتوسطة التي يدفع من خلالها الزبائن ما عليهم، فهي تبين درجة الالتزام والانضباط اللذان يتميز بها الزبائن والسياسة التجارية المتبعة من طرف المؤسسة.

معدل دوران الموردين = (الموردين + أوراق الدفع)*306 ÷ المشتريات

تعبر هذه النسبة على الأجل المتوسط المقدم من طرف المؤسسة لمورديها، وكلما كانت الآجال طويلة، كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، إذ كلما كان الفرق لصالح الزبائن كلما كان ذلك مضرا بالمؤسسة، مما يظهر احتياج تمويل على مستوى دورة استغلال المؤسسة[2].

[1]–أحمد محمد القداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 65.

[2]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، 127.

نقاط ضعف النسب المالية:

– بعض النسب تعالج في شكل إجماليات وغالبا ما تكون مضللة لأن هذه الأخيرة تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها كنسبة للتداول.

– النسب المالية تعبر عن العلاقة بين الظواهر في حالة سكون أي يوم إقفال المركز المالي لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين.

– يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، غير أن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الراشد.

خلاصة:

في الأخير نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دورا هاما في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مختلف أدوات النسب والمؤشرات المالية، وبالتالي فإن حدود استخدام التحليل المالي اتسعت كثرا نظرا لما تمنحه من أساليب ومناهج ومرونة في التعامل مع البيانات بالشكل الذي يبتغيه مستعمل التحليل.

وفيما يتعلق بما ذكرناه من النسب المالية ليس إلا بعضا منها أو المؤشرات المالية الشائع استخدامها بواسطة متخذ القرار والتي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسة وتوقع هذا الأخير في المستقبل بمعنى أن هناك نسب مالية أخرى يمكن أن يتم حسابها.

بعض مما قدمناه قد يتم حسابه بطرق أخرى مختلفة عن الطرق التي استخدمناها، غير أنه لابد من حساب عدد بسيط من هذه النسب للوصول إلى قرار محدد يتعلق بالمؤسسة، مع العلم أن الأهم من حساب هذه النسب هو تفسير وتعليل هذه الأخيرة.

عند تقييم نسب القيم المالية يسمح للمحلل المالي بتحديد الوضعية المالية السالبة للمؤسسة، كما أن التحليل المالي الفعال لا يعني مجرد تفهم وتفسير كل نسبة مالية على حد سواء وإنما يعني التفسير والتفهم العميق على مدى خبرة وكفاءة المحلل وتفسير القوائم المالية، فضلا عن تفهمه لطبيعة وخصائص النشاط الذي أعدت منه القوائم المالية الأصلية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بمؤسسة مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET)

تمهيد:

تبعا لأهمية موضوع هذه الدراسة واتّساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لابد من ربط الجانب النظري بجانب تطبيقاتها العملية (الجانب الميداني) وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث والتي تشير إلى الدّور الذي يلعبه التحليل المالي في تعزيز جودة المحاسبة المالية أو التشخيص الجيد للوضعية المالية، وللتحليل المالي تأثير إيجابي وفعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل، الذي يعتمد على القوائم المالية، والتي لهاأهمية كبيرة من الدراسات السابقة وكذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمؤسسة، نشاطها، محيطها، مخطط موقعها، عرض القوائم والتقارير المالية، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية

المبحث الأول:نظرة عامة حول المؤسسة

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة

إنّ مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET) هو واحد من أهم المراكز الاستراتيجية المنبثقة عن الوكالة الوطنية للتعمير (A.N.U.R.B)، حيث تكمن مهمته الأساسية في توفير وأداء خدمات.

أولاً: نشأة المؤسسة

أنشئ مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET) موجب المرسوم رقم 163-83 المؤرخ في05 مارس 1983 والمتضمن إنشاء مركز الدراسات والإنجازات العمرانية في تيارت، فهو مؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يتمثل في مؤسسة ذات أسهم، رأس ماله يبلغ 108.000.000,00 **دج** يبلغ تعداد عماله 199 نهاية سنة 2024 عامل يقع المقر الاجتماعي للمؤسسة بمدينة تيارت ص.ب 143.

الشكل رقم 02-01: بطاقة فنية عن المؤسسة

- **اسم المؤسسة وغرضها الاجتماعي:** مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET) .
- **الشـــــــــــركة الأم:** الوكالة الوطنية للتعمير (A.N.U.R.B) .
- **الشكل القانوني :** مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي (SPA / EPE) .
- **رأس المال الاجتماعي :** شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره 000,00 000 108دج .
- **عدد العمال :** 199نهاية سنة2024.
- **رقم التسجيل التجاري :** 99/ب/422.188 .
- **الرقم الضريبي :** 0999.1404.2218827 .
- **عنوان ومقر المؤسسة :** حي الشهداءتيارت ص.ب 143 ،14000 ولاية تيارت .
- **المقرات الرئيسية :** الجزائر / تيارت .
- **موقعها على الانترنت :** /urbatiaret@outlook.com EMAIL .

المصدر: قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ووضعية العمال خلال سنوات الدراسة لمركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

أولا: دراسة الهيكل التنظيمي لمركز الدراسات والإنجاز العمراني(URBA – TIARET) .

1- المديرية العامة: وتتكون من المدير العام والأمانة العامة، مساعد المدير العام خلية تسيير الجودة، خلية المعاينة والتدقيق، خلية الشؤون القانونية، خلية الإعلام الآلي، مديرية الإدارة والمالية، المديرية التقنية، تقوم المديرية العامة تبعا لأربعة محاور.

- التوجهات الإستراتيجية الكبرى للمركز.
- تسيير المشاريع.
- تسيير الموارد البشرية.
- ضمان التنسيق.

قسم الموارد البشرية من أهم وظائفه:

- التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة.
- المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية.
- العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية.
- السعي قدما على تنظيم وتأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

2-قسم الماليةوالمحاسبية: تتجلى مهامه فيما يلي:

- إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبةوالمالية.
- التنسيق بين الإدارات المختلفة للمؤسسة من جهة والإدارة العامة من جهة أخرى بالسهر على تطبيق القرارات في الإطار القانوني، المحاسبي والمالي.
- تحقيق برنامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.

3- مصلحة الوسائل العامة: تتلخص أشغالها في:

- تحقيق برامج التموين على المستوى الخارجي والداخلي في أحسن الظروف (تكاليف، مدة، نوعية).
- المساهمة في تحقيق برامج الاستثمارات المرتبطة بوسائل الإنتاج.
- تسيير الذمة المالية على المدى البعيد (الاستلام، التسليم، الجرد، البيع، التنازل).

- تقديم كل الاحتياجات الضرورية المتعلقة بالنقل.
- إتاحة كل المواد الاستهلاكية (معدات وأدوات مكتبية، أدوات التنظيف الضرورية، معدات طبية، عتاد العمل والصيانة المخصص لجميع وحدات المؤسسة).
- تضمن وسيلة نقل العمال الدائمين، لاسيما الذين يعملون بصفة دورية.

4- الخلية القانونية.

تتلخص أشغالها في تقديم الاستشارات القانونية ودراسة جميع المشاكل والقضايا ذات الطابع القانوني التي تتعرض المؤسسة ووحداتها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها وفق القوانين والتشريعات الجزائرية بالإضافة إلى التفاوض بشأن الصفقات.

5- المديرية التقنية.

تتجلى مهامها في ما يلي:

- تسيير وربط بصفة إيجابية لكل الموارد المتاحة.
- التأكد من تنسيق المخططات المعدة مع وحدات المؤسسة ومدى تطابقها مع أهداف المؤسسة على المدى البعيد.
- جمع وتحليل وتقييم مختلف تقارير العمل والتسيير في تقديمها في المدة والوقت المحدد.

الشكل رقم 02-02: الهيكل التنظيمي لمركز الدراسات والإنجاز العمراني(URBA – TIARET)

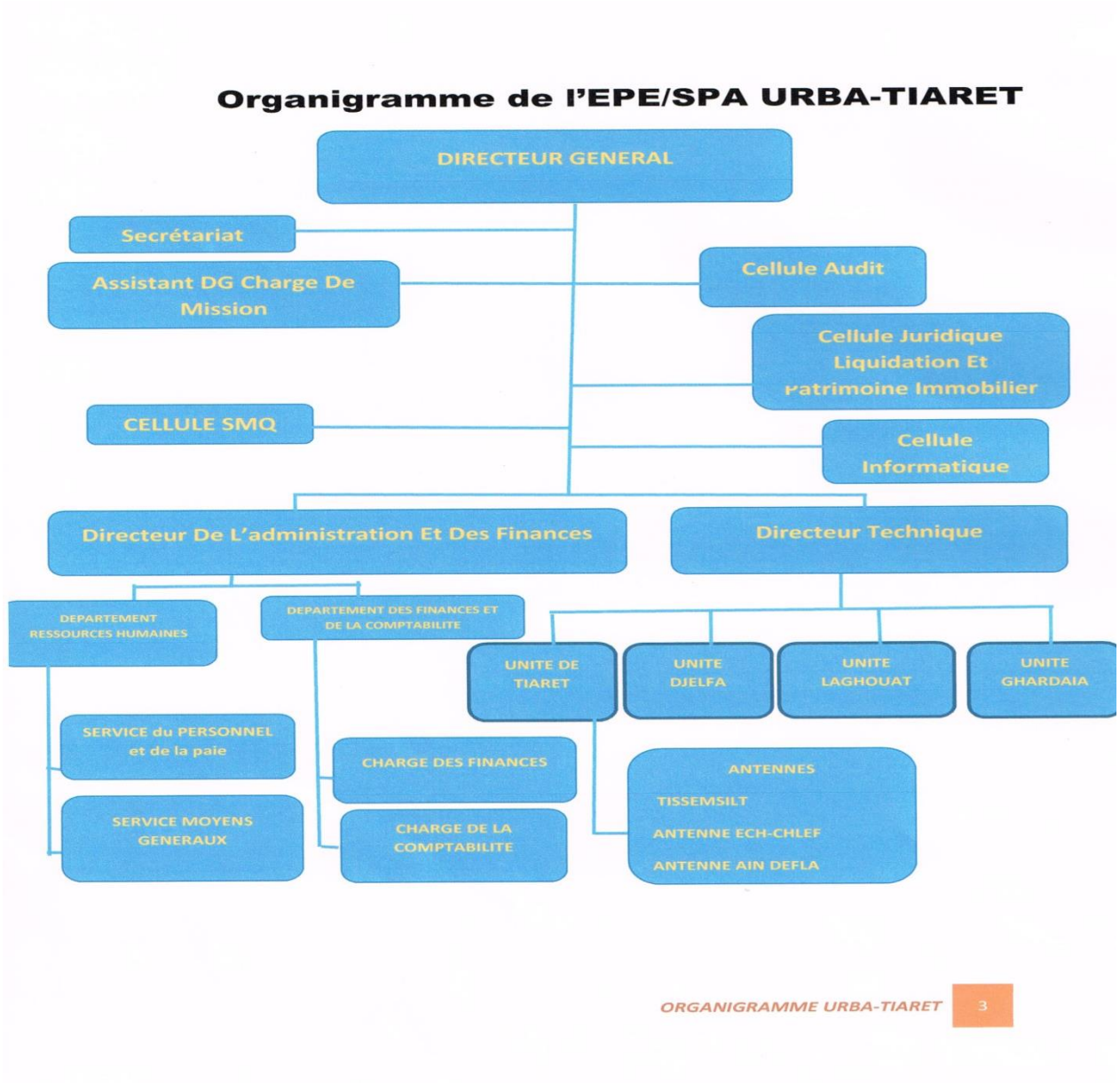

المصدر:المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

ثانيا: تطور اليد العاملية عبر السنوات 2017-2018-2019:

1- وضعية العمال لسنة 2017:

جدول رقم 02-01: تركيبة العمال خلال سنة 2017

الوحدة	الفئات الإجتماعية المهنية			المجموع العام
	الإطارات	**maîtrises**	المنفذون	

مجموع الوحدة	113	42	64	219

من إعداد الطالب حسب المعلومات المقدمة من المؤسسة

2- وضعية العمال لسنة 2018:

جدول رقم 02-02: تركيبة العمال خلال سنة 2018

الوحدة	الفئات الإجتماعية المهنية			المجموع العام
	الإطارات	**maîtrises**	المنفذون	
مجموع الوحدة	117	41	63	221

من إعداد الطالب حسب المعلومات المقدمة من المؤسسة

3- وضعية العمال لسنة 2019:

جدول رقم 02-03: تركيبة العمال خلال سنة 2019

الوحدة	الفئات الإجتماعية المهنية			المجموع العام
	الإطارات	**maîtrises**	المنفذون	
مجموع الوحدة	123	37	58	218

من إعداد الطالب حسب المعلومات المقدمة من المؤسسة

نلاحظ من خلال الوضعيات الثلاث لفئات العمال أن العدد الإجمالي بقي تقريبا ثابتا إلا أن التغير كان على مستوى اصناف العمال.

المطلب الثالث: مهام وأهداف المؤسسة

أولا: المهام:

يتدخل هذا المركز بمختلف الأنشطة التالية:

-دراسة أرضية البناء
-دراسة مشاريع التسطيح.
-المراقبة التقنية لأشغال البناء.

-دراسة مدى ثبات المنحدرات

-دراسة التربة و هل هي صالحة للبناء

-دراسة التربة القابلة للتقلص أو الضغط

-إنجاز وتصميم مخططات للمشاريع العمرانية.

ثانيا: الأهداف:

-تحقيق أعلى قدر من الأرباح

-تخفيض التكاليف.

-زيادة حصتها في السوق من خلال جذب عملاء جدد.

-الإبداع والإبتكار بإستمرار.

-تعزيز سمعتها الخدماتية في السوق الجزائرية.

-بناء ولاء للعملاء.

المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى عرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: عرض الميزانيات للسنوات 2017-2018-2019

تتكون الميزانية من شقين هما الخصوم والأصول وسوف نقوم بعرض كل من ميزانية الأصول وميزانية الخصوم.

أولاً: ميزانية 2017

1- الميزانية العامة للأصول في 2017/12/31

الجدول رقم 02-04: الميزانية العامة للأصول لسنة 2017

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET
رأس المال: 108 000 000,00 دج
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827
س.ت رقم : 99/ب/422.188
السنة المالية : من 2017/01/01 إلى 2017/12/31

جـــــــــدول الأصـــــــــول

الأصـــــــــول	2017 الخـــام	2017 اهتلاكـــات–أرصدة	2017 الإجمـــالي	2016 الإجمـــالي
الأصول المثبتة (غير الجارية)				
فارق الشراء (ou goodwill)				
التثبيتات المعنوية	11 060 008,94	9 677 132,06	1 382 876,88	3 344 653,17
التثبيتات العينية				
الأراضي	26 743 500,00		26 743 500,00	26 743 500,00
البناءات	88 410 682,37	46 735 176,35	41 675 506,02	43 156 494,58
التثبيتات العينية الأخرى	205 908 388,86	112 030 258,27	93 878 130,59	116 779 699,14
إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى				
التثبيتات الجاري إنجازها				
الثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة				
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة				
السندات الأخرى المثبتة				
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية				
الضرائب المؤجلة على الأصول	12 035 287,40		12 035 287,40	16 770 130,67
حسابات الإرتباط				
مجموع الأصول غير الجارية	344 157 867,57	168 442 566,68	175 715 300,89	206 794 477,56
الأصول الجارية				
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	5 111 338,01		5 111 338,01	10 755 872,15
الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة				
الزبائن	800 042 743,61	4 859 225,23	795 183 518,38	698 882 615,49
المدينون الأخرون	2 232 796,19		2 232 796,19	2 623 656,16
الضرائب	4 225 099,97		4 225 099,97	2 689 903,26
الأصول الأخرى الجارية				
الموجودات و ما يماثلها				
توظيفات و أصول مالية جارية				
أموال الخزينة	202 541 158,13		202 541 158,13	283 189 652,27
مجموع الأصول الجارية	1 014 153 135,91	4 859 225,23	1 009 293 910,68	998 141 699,33
المجموع العام للأصول	1 358 311 003,48	173 301 791,91	1 185 009 211,57	1 204 936 176,89

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

2- الميزانية العامة للخصوم في 2017/12/31.

الجدول رقم 02-05: الميزانية العامة للخصوم لسنة 2017

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET		
رأس المال :108 000 000,00 دج		
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت		
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827		
س.ت رقم : 99/ب/422.188		
السنة المالية : من 2017/01/01 إلى 2017/12/31		
جـــــــــــدول الـــــــــخـــــصـــــــــوم		
خـــــصـــــــــوم	2017	2016
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	108 000 000,00	108 000 000,00
مساهمات تعويضات الأراضي المحوزة في المنطقة الصناعية	428 000 000,00	428 000 000,00
تطهيرات الديون الجبائية من قبل الخزينة	28 700 000,00	28 700 000,00
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	140 040 618,82	118 102 908,25
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	31 554 675,88	44 747 710,57
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد		
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع I	736 295 294,70	727 550 618,82
الخصوم غير الجارية		
القروض و الديون المالية	234 189 307,01	233 786 107,01
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	46 289 567,00	64 500 502,53
المجموع II	280 478 874,01	298 286 609,54
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	3 431 547,15	5 953 640,93
الضرائب	115 191 053,13	95 949 148,56
الديون الأخرى	49 612 442,58	77 196 159,04
خزينة الخصوم		
المجموع III	168 235 042,86	179 098 948,53
المجموع العام للخصوم (I+II+III)	1 185 009 211,57	1 204 936 176,89

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

2- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017:

الجدول رقم 02-06: الميزانية المالية المختصرة 2017.

الميزانية المالية المختصرة 2017					
الأصول المالية			الخصوم المالية		
البيان	المبالغ	النسبة	البيان	المبالغ	النسبة
أصول ثابتة	175715300,89	14,83	الأموال الخاصة	782584861,70	66,04
قيم الإستغلال	5111338,01	0.43	ديون طويلة الأجل	234189307,01	19,76
قيم غير جاهزة	801641414,54	67,65	ديون قصيرة الأجل	168235042,89	14,20
قيم جاهزة	202541158,13	17,09			
مجموع الأصول المالية	1185009211,57	100	مجموع الخصوم المالية	1185009211,17	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانية المقدمة من المؤسسة

ثانيا: ميزانية سنة 2018

1- الميزانية العامة للأصول في 2018/12/31

الجدول رقم 02-07: ميزانية الاصول لسنة 2018

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET
رأس المال: 108 000 000,00 دج
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827
س.ت رقم : 99/ب/422.188
السنة المالية : من 2018/01/01 إلى 2018/12/31

جـــــــدول الأصـــــــول

الأصـــــــول	2018 الخـــام	2018 اهتلاكـــات-أرصدة	2018 الإجمـــالي	2017 الإجمـــالي
الأصول المثبتة (غير الجارية)				
فارق الشراء (ou goodwill)				
التثبيتات المعنوية	11 060 008,94	11 019 201,99	40 806,95	1 382 876,88
التثبيتات العينية				
الأراضي	26 743 500,00		26 743 500,00	26 743 500,00
البناءات	88 410 682,37	48 216 164,91	40 194 517,46	41 675 506,02
التثبيتات العينية الأخرى	211 331 099,86	123 697 609,99	87 633 489,87	93 878 130,59
إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى				
التثبيتات الجاري إنجازها				
الثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة				
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة				
السندات الأخرى المثبتة				
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية				
الضرائب المؤجلة على الأصول	13 300 165,58		13 300 165,58	12 035 287,40
حسابات الإرتباط				
مجموع الأصول غير الجارية	350 845 456,75	182 932 976,89	167 912 479,86	175 715 300,89
الأصول الجارية				
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	3 594 668,83		3 594 668,83	5 111 338,01
الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة				
الزبائن	742 395 014,59	4 781 650,44	737 613 364,15	795 183 518,38
المدينون الأخرون	2 432 899,79		2 432 899,79	2 232 796,19
الضرائب	6 841 601,90		6 841 601,90	4 225 099,97
الأصول الأخرى الجارية				
الموجودات و ما يماثلها				
توظيفات و أصول مالية جارية				
أموال الخزينة	275 918 603,94		275 918 603,94	202 541 158,13
مجموع الأصول الجارية	1 031 182 789,05	4 781 650,44	1 026 401 138,61	1 009 293 910,68
المجموع العام للأصول	1 382 028 245,80	187 714 627,33	1 194 313 618,47	1 185 009 211,57

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

2- الميزانية العامة للخصوم في 2018/12/31.

الجدول رقم 02-08: ميزانية الخصوم لسنة 2018

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET		
رأس المال :108 000 000,00 دج		
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت		
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827		
س.ت رقم : 99/ب/422.188		
السنة المالية : من 2018/01/01 إلى 2018/12/31		
جـــــــــــدول الـــــــــخـــصـــــــــوم		
خـــــصـــــــــوم	2018	2017
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	108 000 000,00	108 000 000,00
مساهمات تعويضات الأراضي الموجودة في المنطقة الصناعية	428 000 000,00	428 000 000,00
تطهيرات الديون الجبائية من قبل الخزينة	28 700 000,00	28 700 000,00
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	154 060 294,70	140 040 618,82
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	30 081 085,85	31 554 675,88
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد	-4 330 316,12	
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع I	744 511 064,43	736 295 294,70
الخصوم غير الجارية		
القروض و الديون المالية	244 213 783,67	234 189 307,01
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	51 154 483,07	46 289 567,00
المجموع II	295 368 266,74	280 478 874,01
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	2 018 349,59	3 431 547,15
الضرائب	104 189 188,23	115 191 053,13
الديون الأخرى	48 226 749,48	49 612 442,58
خزينة الخصوم		
المجموع III	154 434 287,30	168 235 042,86
المجموع العام للخصوم (III+II+I)	1 194 313 618,47	1 185 009 211,57

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

3- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018:

الجدول رقم02-09: الميزانية المالية المختصرة 2018

الميزانية المالية المختصرة 2018					
الأصول المالية			الخصوم المالية		
البيان	المبالغ	النسبة	البيان	المبالغ	النسبة
أصول ثابتة	167912479,86	14,06	الأموال الخاصة	795665547,50	66,62
قيم الإستغلال	3594668,83	0,30	ديون طويلة الأجل	244213783,67	20,45
قيم غير جاهزة	746887865,84	62,54	ديون قصيرة الأجل	154434287,30	12,93
قيم جاهزة	275918603,94	23,10			
مجموع الأصول المالية	1194313618,47	100	مجموع الخصوم المالية	1194313618,47	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ميزانية 2018 المقدمة من طرف المؤسسة.

ثالثا: ميزانية سنة 2019

1- الميزانية العامة للأصول في 2019/12/31

الجدول رقم 02-10: ميزانية الأصول لسنة 2019

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET
رأس المال: 108 000 000,00 دج
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827
س.ت رقم : 422.188/ب/99
السنة المالية : من 2019/01/01 إلى 2019/12/31

جـــــــــدول الأصـــــــــول

الأصـــــــــول	2019 الخـــام	2019 اهتلاكـــات–أرصدة	2019 الإجمـــالي	2018 الإجمـــالي
الأصول المثبتة (غير الجارية)				
فارق الشراء (ou goodwill)				
التثبيتات المعنوية	11 060 008,94	11 060 008,94	0,00	40 806,95
التثبيتات العينية				
الأراضي	26 743 500,00		26 743 500,00	26 743 500,00
البناءات	88 410 682,37	49 697 153,39	38 713 528,98	40 194 517,46
التثبيتات العينية الأخرى	219 272 492,16	132 662 014,24	86 610 477,92	87 633 489,87
إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى				
التثبيتات الجاري إنجازها				
الثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة				
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة				
السندات الأخرى المثبتة				
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية				
الضرائب المؤجلة على الأصول	12 777 784,52		12 777 784,52	13 300 165,58
حسابات الإرتباط				
مجموع الأصول غير الجارية	358 264 467,99	193 419 176,57	164 845 291,42	167 912 479,86
الأصول الجارية				
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	15 415 651,01		15 415 651,01	3 594 668,83
الحسابات الدائنة ـ الإستخدامات المماثلة				
الزبائن	869 629 340,65	4 657 718,82	864 971 621,83	737 613 364,15
المدينون الأخرون	16 231 239,94		16 231 239,94	2 432 899,79
الضرائب	10 092 795,22		10 092 795,22	6 841 601,90
الأصول الأخرى الجارية				
الموجودات و ما يماثلها				
توظيفات و أصول مالية جارية				
أموال الخزينة	174 752 742,95		174 752 742,95	275 918 603,94
مجموع الأصول الجارية	1 086 121 769,77	4 657 718,82	1 081 464 050,95	1 026 401 138,61
المجموع العام للأصول	1 444 386 237,76	198 076 895,39	1 246 309 342,37	1 194 313 618,47

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

2- الميزانية العامة للخصوم في 2019/12/31

الجدول رقم 02-11: ميزانية الخصوم لسنة 2019

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET		
رأس المال :108 000 000,00 دج		
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت		
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827		
س.ت رقم : 99/ب/422.188		
السنة المالية : من 2019/01/01 إلى 2019/12/31		
جـــــــــــدول الـــــــــخـــصـــــــــوم		
خـــــصـــــــــوم	2019	2018
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)	108 000 000,00	108 000 000,00
مساهمات تعويضات الأراضي الموجودة في المنطقة الصناعية	428 000 000,00	428 000 000,00
تطهيرات الديون الجبائية من قبل الخزينة	28 700 000,00	28 700 000,00
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	165 366 380,55	154 060 294,70
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	29 695 269,59	30 081 085,85
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد	-4 330 316,12	-4 330 316,12
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع I	755 431 334,02	744 511 064,43
الخصوم غير الجارية		
القروض و الديون المالية	249 696 504,78	244 213 783,67
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	49 145 325,07	51 154 483,07
المجموع II	298 841 829,85	295 368 266,74
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	1 087 187,95	2 018 349,59
الضرائب	144 229 081,00	104 189 188,23
الديون الأخرى	46 719 909,55	48 226 749,48
خزينة الخصوم		
المجموع III	192 036 178,50	154 434 287,30
المجموع العام للخصوم (I+II+III)	1 246 309 342,37	1 194 313 618,47

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

3- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019:

الجدول رقم 02-12: الميزانية المالية المختصرة 2019

الميزانية المالية المختصرة 2019					
الأصول المالية			الخصوم المالية		
البيان	المبالغ	النسبة	البيان	المبالغ	النسبة
أصول ثابتة	164845291,42	13,23	الأموال الخاصة	804576659,09	64,56
قيم الإستغلال	15415651,01	1,24	ديون طويلة الأجل	249696504,78	20,03
قيم غير جاهزة	891295656,99	71,51	ديون قصيرة الأجل	192036178,50	15,41
قيم جاهزة	174752742,37	14,02			
مجموع الأصول المالية	1246309342,37	100	مجموع الخصوم المالية	1246309342,37	100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ميزانية 2019 المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج.

1- جدول حسابات النتائج في 2017/12/31.

الجدول رقم 02-13: جدول حسابات النتائج لسنة 2017

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET		
رأس المال :108 000 000,00 دج		
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت		
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827		
س.ت رقم : 99/ب/422.188		
السنة المالية : من 2017/01/01 إلى 2017/12/31		

جـــــدول حســـــــابـــــات الـــنـــتـــائـــج

	2017	2016
المبيعات و المنتوجات الملحقة	316 980 612,73	366 722 560,52
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-5 797 145,04	6 232 892,23
الإنتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	311 183 467,69	372 955 452,75
المشتريات المستهلكة	-7 696 950,32	-8 142 807,83
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-21 602 376,89	-27 162 084,46
2- استهلاك السنة المالية	-29 299 327,21	-35 304 892,29
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	281 884 140,48	337 650 560,46
أعباء المستخدمين	-191 290 967,30	-235 974 907,34
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-6 342 459,85	-7 343 351,52
4- إجمالي فائض الإستغلال	84 250 713,33	94 332 301,60
المنتجات العملياتية الأخرى	4 937 581,30	8 341 926,82
الأعباء العملياتية الأخرى	-10 213 079,69	-16 363 278,91
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-28 634 133,40	-29 012 782,30
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	259 753,59	6 639 586,03
5- النتيجة العملياتية	50 600 835,13	63 937 753,24
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	-1 560 944,39	-1 615 037,78
6- النتيجة المالية	-1 560 944,39	-1 615 037,78
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	49 039 890,74	62 322 715,46
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-12 750 371,59	-15 621 230,61
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	-4 734 843,27	-1 953 774,28
مجموع منتجات الأنشطة العادية	316 380 802,58	387 936 965,60
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-284 826 126,70	-343 189 255,03
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية	31 554 675,88	44 747 710,57
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)		
9- النتيجة غير العادية		
10- صافي نتيجة السنة المالية	31 554 675,88	44 747 710,57

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

2- جدول حسابات النتائج في 2018/12/31.

الجدول رقم 02-14: جدول حسابات النتائج 2018

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET		
رأس المال :108 000 000,00 دج		
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت		
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827		
س.ت رقم : 422.188/ب/99		
السنة المالية : من 2018/01/01 إلى 2018/12/31		
جـــــدول حســـــــابـــــات الـــنـــتـــائـــج		
	2018	2017
المبيعات و المنتوجات الملحقة	281 420 560,88	316 980 612,73
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	-1 273 354,03	-5 797 145,04
الإنتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	280 147 206,85	311 183 467,69
المشتريات المستهلكة	-7 762 439,81	-7 696 950,32
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-18 359 832,77	-21 602 376,89
2- استهلاك السنة المالية	-26 122 272,58	-29 299 327,21
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	254 024 934,27	281 884 140,48
أعباء المستخدمين	-187 680 335,34	-191 290 967,30
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-5 626 195,72	-6 342 459,85
4- إجمالي فائض الإستغلال	60 718 403,21	84 250 713,33
المنتجات العملياتية الأخرى	11 440 459,88	4 937 581,30
الأعباء العملياتية الأخرى	-17 669 133,86	-10 213 079,69
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-14 490 410,21	-28 634 133,40
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	77 574,79	259 753,59
5- النتيجة العملياتية	40 076 893,81	50 600 835,13
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	-1 531 652,86	-1 560 944,39
6- النتيجة المالية	-1 531 652,86	-1 560 944,39
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	38 545 240,95	49 039 890,74
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-9 729 033,28	-12 750 371,59
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	1 264 878,18	-4 734 843,27
مجموع منتجات الأنشطة العادية	291 665 241,52	316 380 802,58
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-261 584 155,67	-284 826 126,70
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية	30 081 085,85	31 554 675,88
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)		
9- النتيجة غير العادية		
10- صافي نتيجة السنة المالية	30 081 085,85	31 554 675,88

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

3- جدول حسابات النتائج في 2019/12/31.

الجدول رقم 02-15: جدول حسابات النتائج 2019

مركز الدراسات والإنجاز العمراني تيارت URBA TIARET		
رأس المال :108 000 000,00 دج		
ص.ب 143 حي الشهداء طريق فرندة تيارت		
الرقم الجبائي : 0999.1404.2218827		
س.ت رقم : 422.188/ب/99		
السنة المالية : من 2019/01/01 إلى 2019/12/31		
جـــــدول حســـــــابـــــات الـــنـــتـــائـــج		
	2019	2018
المبيعات و المنتوجات الملحقة	256 861 476,55	281 420 560,88
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	12 936 000,00	-1 273 354,03
الإنتاج المثبت		
إعانات الإستغلال		
1- إنتاج السنة المالية	269 797 476,55	280 147 206,85
المشتريات المستهلكة	-8 283 964,91	-7 762 439,81
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-14 657 194,98	-18 359 832,77
2- استهلاك السنة المالية	-22 941 159,89	-26 122 272,58
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	246 856 316,66	254 024 934,27
أعباء المستخدمين	-186 237 435,79	-187 680 335,34
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-5 137 764,02	-5 626 195,72
4- إجمالي فائض الإستغلال	55 481 116,85	60 718 403,21
المنتجات العملياتية الأخرى	1 648 458,83	11 440 459,88
الأعباء العملياتية الأخرى	-4 440 112,99	-17 669 133,86
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	-10 486 199,68	-14 490 410,21
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	123 931,62	77 574,79
5- النتيجة العملياتية	42 327 194,63	40 076 893,81
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	-1 492 531,59	-1 531 652,86
6- النتيجة المالية	-1 492 531,59	-1 531 652,86
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	40 834 663,04	38 545 240,95
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-10 617 012,39	-9 729 033,28
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	-522 381,06	1 264 878,18
مجموع منتجات الأنشطة العادية	271 569 867,00	291 665 241,52
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-241 874 597,41	-261 584 155,67
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية	29 695 269,59	30 081 085,85
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)		
9- النتيجة غير العادية		
10- صافي نتيجة السنة المالية	29 695 269,59	30 081 085,85

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة، قسم المالية والمحاسبة، المديرية العامة، مركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET).

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة:

في هذا المبحث سنتطرق لدراسة أدوات التحليل المالي التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري والتي تتمثل في كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة مع دراسة جدول النتائج.

المطلب الأول: تحليل باستخدام النسب ومؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

- ❖ حساب مؤشرات التوازن المالي FR–BFR–TR

أولا: حساب رأس المال العامل FR

1– FRمن أعلى الميزانية:

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل

جدول رقم02–16: الأموال الدائمة لسنوات 2019–2018–2017

السنوات / التبيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	782584861,70	795665547,50	804576659,09
ديون طويلة الأجل	234189307,01	244213783,67	249696504,78
الأموال الدائمة	**1016774168,71**	**1039879331,17**	**1054273163,87**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

جدول رقم 02-17: رأس المال العامل من أعلى الميزانية لسنوات 2017- 2018 – 2019

السنوات / التبيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	950819904,16	950099834,80	996612837,59
أصول ثابتة	175715300,89	167912479,86	164845291,42
FR من الأعلى	841058867,82	871966851,31	889427872,45

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال كل السنوات: 2017 - 2018-2019 وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش أمان أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة متوازنة ماليا ويعود ذلك لزيادة رأس المال في كل سنة 2017- 2018 – 2019.

2- من أسفل الميزانية

FR= أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

جدول رقم 02-18: رأس المال العامل FR من أسفل الميزانية لسنوات 2017-2018-2019

السنوات / البيان	2017	2018	2019
أصول متداولة	1009293910,68	1026401138,61	1081464050,95
ديون قصيرة الأجل	168235042,86	154434287,30	192036178,50
FR من الأسفل	841058867,82	871966851,31	889427872,45

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

خلال كل السنوات 2017- 2018-2019 رأس المال العامل موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل ويتبقى فائض يسمى هامش الأمان.

ثانيا: حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

جدول رقم 02-19: رأس المال العامل الخاص لسنوات 2017-2018-2019

السنوات / البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	782584861,70	795665547,50	804576659,09
أصول ثابتة	175715300,89	167912479,86	164845291,42
FR الخاص	606869560,81	627753067,64	639731367,67

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

ما نلاحظه من خلال الجدول أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات 2017 و2018 و2019 يأخذ قيما موجبة وهذا راجع لكفاية الأموال الخاصة لتغطية الأصول الثابتة.

ثالثا: حساب رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

جدول رقم 02-20: رأس المال العامل الإجمالي للسنوات 2017-2018-2019

السنوات / البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	1009293910,68	1026401138,61	1081464050,95
رأس المال العامل الإجمالي	1009293910,68	1026401138,61	1081464050,95

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الأصول التي يتكفل بها نشاط الاستغلال والتي تدور في سنة أول أقل تزداد من 2017 إلى 2018 كذلك ترتفع خلال 2019 بحيث أن ارتفاعها يمثل جانب إيجابي لصحة التوازن المالي على، فارتفاع الأصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل وبالتالي يرتفع رأس المال العامل.

رابعا: حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنوات 2017-2018-2019

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 02-21: رأس المال العامل الأجنبي لسنوات 2017-2018-2019

السنوات / البيان	2017	2018	2019
ديون طويلة الأجل	234189307,01	244213783,67	249696504,78
ديون قصيرة الأجل	168235042,86	154434287,30	192036178,50
رأس المال العامل الأجنبي	402424349,87	398648070,97	441732683,28

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الخارجي أقل من الأموال الخاصة هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخاص، وهذا أمر إيجابي بالنسبة للمؤسسة فمجموع الديون يجب أن لا تكون أكبر من الأموال الخاصة، لأنه عندما تكون الديون أكبر من الأموال الخاصة تعبر على أن المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة.

1- حساب احتياجا رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+ قيم غير جاهزة) – (ديون قصير الأجل –سلفات مصرفية)

جدول رقم 02-22: احتياجات رأس المال العامل لسنوات 2017-2018-2019

البيان / السنوات	2017	2018	2019
قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق (قيم غير جاهزة)	806752752,55	750482534,67	906711308,00
د.ق.أ– سلفات مصرفية	168235042,86	154434287,30	192036178,50
احتياجات رأس المال العامل BFR	638517709,69	596048247,37	714675129,50

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل موجب لكل السنوات 2017-2018-2019 أي أن احتياجات الدورة أكبر من مواردها في الآجال القصيرة، ويجب على المؤسسة استثمار هذا الفائض المجمد.

- حساب الخزينة TR

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم 02-23: الخزينة TR لسنوات 2017-2018-2019

البيان / السنوات	2017	2018	2019
FR	1009293910,68	1026401138,61	1081464050,95
BFR	638517709,69	596048247,37	714675129,50
TR	202541158,13	275918603,94	174752742,95

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة ونلاحظ أن رصيد الخزينة ارتفع

خلال 2018 مقارنة بسنة 2017، وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتوظيف هذه الأموال في استثمارات جديدة وهذا في صالحها، لتنخفض بعدها سنة 2019 مقارنة ب2018 وهذا يعود لعدم توظيف أموالها في الإستثمارت، عموما فقد حققت المؤسسة شرط التوازن الثالث وهو الخزينة الصافية موجبة.

المطلب الثاني: حساب النسب المالية

في هذا المطلب سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة عن طريق النسب المالية لسنوات 2017-2018-2019 لاستعمالها في التحليل المالي وهذا كما هو كوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-24: النسب المالية لسنة 2019/2018/2017

النسب المالية للسنوات 2017-2018-2019				
النسب	طريقة الحساب	2017	2018	2019
نسب السيولة				
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل	6	6,65	5,63
نسبة السيولة المختصرة	(قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة)/ديون قصيرة الأجل	5,97	6,62	5,55
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة/ديون قصيرة الأجل	1,2	1,8	0,9
نسب التمويل				
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	5,8	6,19	6,4
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	4,45	4,74	4,88
نسب الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مج الديون	1,94	1,99	1,82
نسبة القابلية للسداد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0,34	0,33	0,35
نسب المردودية				
نسبة المردودية المالية	نتيجة المالية الصافية/الأموال الخاصة	0,04	0,03	0,03
نسبة المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستغلال / مج الأصول	0,07	0,05	0,04

نسب النشاط				
معدل دوران مجموع الأصول	المبيعات/ مج الأصول	0,31	0,28	0,24
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات/ مج الأصول الثابتة	2,14	1,99	1,85
معدل دوران العملاء	(مستحقات العملاء / رقم الأعمال)*360	39 يوم	47 يوم	63 يوم
معدل دوران الموردون	(مستحقات الموردون / المشتريات)*360	41 يوم	31 يوم	70 يوم

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة

1- نسب السيولة

- نسبة السيولة العامة: خلال سنوات الدراسة 2017، 2018 و2019 نلاحظ أن نسبة السيولة العامة كانت أكبر من 1 وهذا يدل على أن رأس المال العامل موجب وهذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية كل الديون أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.
- نسبة السيولة المختصرة: فيما يخص السيولة المختصرة فهي تتراوح بين 5.55 و6.65 وهي مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 0. و0.5 وبما أن النسب في سنة 2018 و سنة 2019 أكبر فهو يدل على أن المؤسسة تعتمد على القيم غير الجاهزة والجاهزة ودرجة الوفاء بالتزاماتها اتجاه ديون قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة الحالية: نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية للمؤسسة فهي 1.2 و1.8 و0.9 على التوالي وهي نسب مرتفعة مقارنة بالنسب النموذجية التي هي 0.3 و0.2 يعني أن المؤسسة لم تحتفظ بأموال سائلة أقل من حاجتها.

2- نسب التمويل:

- نسبة التمويل الدائم: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة للسنوات 2017-2018 وسنة 2019 التي كانت فيها النسبة أكبر من 1 وهذا يدل على أن الأصول الثابتة التي تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل الأصول المتداولة.

- نسبة التمويل الخاص: توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما ان هذه النسب أكبر من 1 خلال هذه السنوات فإن ذلك يعني أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الخاصة، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة.
- نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ في السنوات الثلاث أن النسب أكبر من 1 هذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا، أي تستطيع بأموالها الخاصة أن تمول ما شاءت دون اللجوء للأموال الخارجية.
- نسبة قابلية السداد: وتسمى بنسبة قابلية الوفاء، ونلاحظ خلال السنوات الثلاث كانت النسب أقل من 1 وهذا في صالح المؤسسة لأنها تشكل ضمان كبير للقروض وإعطاء المؤسسة فرصة إضافية للحصول على القروض وقت الحاجة.

3- نسب المردودية:

- نسبة المردودية المالية والاقتصادية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الإقتصادية والمالية سالبة خلال كل السنوات الدراسة وهذا أمر سلبي للمؤسسة وهذا نتيجة لعدم استخدام الأمثل لأصول المؤسسة في تمويل نشاطاتها.

4- نسب النشاط:

- معدل دوران مجموع الأصول: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0.31 في 2017 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة لا يمثل دينار من المبيعات، وأن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة وهذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2018 فيقدر المعدل بحولي 0.28 وهذا يعني انخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة، لكن يبقى في المستوى المقبول، أما سنة في 2019 فانخفض المعدل ل 0.24وهذا دليل لعدم الاستغلال الجيد من قبل المؤسسة حيث أنها لم تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.
- معدل دوران الأصول الثابتة: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 يقدر هذا المعدل ب 2.14 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 2.14 من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة.

وأما في سنة 2018 فقد انخفض هذا المعدل بنسبة ضئيلة حيث أصبحت 1.99، أما في سنة 2019 فقد أصبحت 1.85 وهذا يدل على الأداء التشغيلي للمؤسسة ينخفض تدريجيا.

- معدل دوران العملاء والموردين: نلاحظ من خلال السنوات الدراسة في الجدول أعلاه خلال سنتي 2019 و2017 أن المدة الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن هي 39 و63 المدة الممنوحة للموردين

هي 41 و70 يوم، دوران الزبائن حيث أنها تملك هامش أمان، أما في سنة 2018 فالمؤسسة لا تملك هامش الأمان لأن معدل دوران الموردين أكبر من معدل دوران الزبائن.

الخاتمة

ختاما فإن تشخيص الوضعية المالية يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة الإقتصادية إلى تحقيقها، لمعرفة الأداء المالي لها من خلال التعامل مع مختلف الأعوان الإقتصاديين كما أنها تسعى دائما إلى تحقيق الأرباح والبقاء والاستمرارية، لذلك فإنها تقوم بدراسة تحليلية دقيقة للتعرف على الإمكانيات المالية لديها، والوسيلة المستعملة في ذلك استخدام أساليب التحليل المالي للتوصل إلى نتائج لاتخاذ القرارات الصحيحة من طرف المسؤولين المعنيين، حيث يعتبر التحليل المالي من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف من خلال تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها، كذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها مع اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة.

نتائج الدراسة:

عرفت المؤسسة انخفاضا في رقم أعمالها، وهذا راجع لقلة الاستثمارات الأخيرة التي عرفتها المؤسسة.

رأس المال العامل موجب خلال سنة 2018 وسنة 2019 وهذا يشير على أن المؤسسة في حالة جيدة لتحقيقها توازن مالي وهامش الأمان، عكس سنة 2017 كان رأس المال العامل سالب، أي أن الحالة المالية للمؤسسة غير جيدة لعدم تحقيقها التوازن المالي.

احتياجات رأس المال العامل موجب خلال سنة 2019 وهذا ما يشير على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة، عكس سنتي 2018 و2017 كان احتياج رأس المال العامل سالب، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة لكن عاب على المؤسسة أن الموارد الفائضة لم تستخدم في التنشيط لدورة الإستغلال.

الخزينة النهائية موجبة أي أن موارد المؤسسة استطاعت تغطية استخداماتها ما يعني أن قاعدة التوازن المالي محققة.

-المؤسسة تعتمد على الديون المتوسطة والطويلة.

-المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على التمويل الأجنبي بالدرجة الأولى.

-المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية

-نسبة المردودية الاقتصادية والمالية موجبة خلال كل السنوات الدراسة وهذا نتيجة للاستخدام الأمثل لأصول المؤسسة في تمويل نشاطاتها.

-تقنيات التحليل المالي كفيلة بالحكم على كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية داخل المؤسسة.

اختبار الفرضيات:

تبعا لما تم ذكره فان اخبار الفرضيات جاء على النحو التالي:

-تتطلب عملية تقييم الأداء المالي في مركزالدراساتوالإنجازالعمراني (URBA – TIARET) استخراج المعلومات من القوائم المالية وتحليلها.

-يعد التحليل المالي في مركزالدراساتوالإنجازالعمراني (URBA – TIARET) أداة علمية هامة تستند عليها هذه الأخيرة لمعرفة وضعيتها المالية عن طريق تحليل المؤشرات والنسب المالية.

-تعتبر المؤشرات المالية والنسب المالية من أهم ما يستعمل في تقييم الأداء المالي لمركزالدراساتوالإنجازالعمراني (URBA – TIARET).

- تعتبر النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحسابات النتائج مؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي لمركزالدراساتوالإنجازالعمراني (URBA – TIARET).

اقتراحات:

- ✓ يجب اعتبار تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة اجراء تسييري يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها، أي أنها عبارة عن أداة للتسيير التقديري.
- ✓ لابد من الإهتمام الدائم بما يحدث في المحيط الاقتصادي والاجتماعي لمركزالدراساتوالإنجازالعمراني (URBA – TIARET) لتكيف معها حسب مقدرته.
- ✓ على المؤسسة استغلال فائض المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطها.
- ✓ العمل على الاستفادة من طرق تسيير حديثة والتأقلم معها مع تبني سياسة الإفصاح المحاسبي لتضمن نتائج تشخيص جيدة تساعدها على إيجاد حلول لازمة.

آفاق الدراسة:

- القيام بإعداد القوائم المالية لمركز الدراسات والإنجاز العمراني (URBA – TIARET) من بدايته إلى اعداد قائمة للمؤسسة ذاتها.
- اعداد مذكرة دكتوراه حول المؤسسة بصفة معمقة.
- دراسة مقارنة بين مؤسسات أخرى تنشط في نفس المجال.

وفي الأخير نتمنى أ نكون وفقنا في معالجة هذا الموضوع آملين أن نتم دراسات في المستقبل تدارستنا من خلال تناول أحد أفاق الدراسة أو الدراسات لها علاقة بالموضوع.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، SME Financial ، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع ، رام الله، فلسطين، 2006.
- خلدون ابراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- عبد الحكيم كراجة، الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- وليد ناجي الحياليش، الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.
- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي لترشيد القرار الإئتماني، مذكرة نيل شهادة الماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2005.
- عمار أكرم عمر الطويل، "الإدارة والتحليل المالي مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- بوشاشي بوعلام، "المسير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، 1990.
- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوردي العلمية، عمان، الأردن، 2008.
- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط 02، دار وائل، عمان، الأردن، 2005
- عبد الكريم بويعقوب، أصول المحاسبة العامة، د.م.ج، الجزائر، 1999.

- محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة – الإيرادات العامة –الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2008.
- سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشركة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
- صالح مهدى محسن العامرى د طاهر محسن منصور الغالبى، الإدارة والأعمال، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار الوائل، من دون طبعة، 2006.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد الوهاب الرميدي، علي صمادي، المحاسبة المالية، دار همة، الجزائر، 2011.
- محمد كريبي، أهمية التحليل في تحقيق التوازن المالي، دراسة حالة نافطال، مقدمة لنيل شهادة مجستير، علوم تجارية تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2012.
- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
- أحمد محمد القداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن.

المراجع باللغة الأجنبية:

josettepeyrard. M. Analyse financiére librairie vuibert. 8éme edition, paris, 1999, p10.

الملخص:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية، فهي تعتبر النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي.

ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف المسطرة لابد لها من معرفة وضعيتها المالية، من خلال استعمالها لمختلف الوسائل من أهمها التحليل المالي، إذ يعتبر عامل مهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فهو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة لا يمكن للمؤسسة الاستغناء عنها.
- تعتبر القوائم المالية بمثابة مادة أولية ومنطلق لإجراء عملية التحليل المالي.
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية هي من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، تشخيص مالي، مؤسسة اقتصادية، التوازن المالي، النسب المالية.

Summary:

The institution is considered a wide field of scientific and economic studies, it is considered the main core of economic activity.

And in order of the institution to achieve the set goals, it must know its financial, through the use of the varions means , the most important of wich is financial analysis, as it is an important factor in diagnosing the fiancial situation of the institution it is ;

- Financial analysis is a tool that an enterprise cannot do without.
- The financial statements are considered as a starting material and a starting point for conducting the financial analysis process.
- Financial balance indicators and financial ration are one of the most important tools used in the process of analyzing and diagnosing the position of a financial institution.

key words: financial analysis, Financial diagnotics.